

## المسباح: الراشي والمرتشى ملعونان وإلقاء التهم جزافاً إنهم كبير

«الراشي والمرتشى ملعونان وإلقاء التهم جزافاً إنهم كبير والرشوة إذا ثبتت فهي خطأ كبير وطامة كبرى» بهذه الكلمات أكد الداعية الإسلامي د.ناظم المسباح ان الرشوة من الأمور التي حرمها الإسلام وغلظ في تحريمها وتوعد مرتكبيها بأشد ألوان العذاب، مضيفاً أنه إذا ثبت ما ينار حالياً مما يطلق عليه فضائح الإبداعات المليونية لبعض نواب الأمة فهو ناقوس خطر يدق في جسد الوطن وينخر فيه وهو بلا شك سلوك مشين ذمته الشريعة لما فيه من إفساد للذمم وهلاك للمجتمع، مؤكداً ان مال الرشوة مال سحت لا خير فيه ولا بركة بل يجر على صاحبه الخراب والوبال في الدنيا والآخرة، مشدداً على خطورة إلقاء التهم وتوزيعها جزافاً على البعض بلا دليل واضح وصريح، لاسيما بعدما ظهر من براءة أحد النواب المخضرمين.



النواب الذين اتهموا ظلماً وبهتاناً في القضية المذكورة، مشيراً الى ان العلاج لا بد ان يكون بحكمة وبالقنوت والقانونية الصحيحة عبر السلطة القضائية، لافتاً الى ان هذه الظاهرة ليست بجديدة ويعرف ذلك جيداً العديد من النواب المخضرمين.

وأضاف ان طرح هذه القضية بهذا الشكل عبر وسائل الإعلام المختلفة لا يقود او ضوابط آساء للمؤسسة التشريعية وأعضائها بشكل عام، مبيناً أننا لسنا مع أسلوب بعض النواب في التصعيد غير الجبر فالحكمة في معالجة الأمور الحساسة أمر مطلوب، مؤكداً ضرورة ان تكون القضية برمتها بيد السلطة القضائية تستقصى الحقائق عبر وسائلها الدستورية والقانونية وتثبت الحقائق لتبرئ البريء وتدين المذنب وتحاكمه مهما علا منصبه او اسمه لأنه آساء لوطنه وقتته قبل ان يسىء لنفسه، مبيناً ضرورة إنزال الأمور منازلها بعقلانية، فكل مشكلة لها طريقها المناسبة في الحل، ولهذا لا ينبغي لنا ان نقيم الدنيا ولا نعددها على اي مشكلة كبيرة كانت او صغيرة، مؤكداً في الوقت نفسه ان الشعب لن يرضى بغير محاسبة جميع المتورطين في هذه الفضيحة وإقصائهم نهائياً عن العمل السياسي العام الذي أسفده بأفعالهم المشينة، مهما كانوا كباراً او نافذين.

وأوضح ان الله عز وجل نهي عن أكل أموال الناس بالباطل، فقال سبحانه: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) والرشوة من أشد أنواع أكل الأموال بالباطل، لأنها دفع المال الى الغير لقصد إحالته الى الحق، موضحاً ان التحريم قد شمل أركان الرشوة الثلاثة، وهم: الراشي والمرتشى والرائش؛ وهو الوسيط بينهم، فقد ثبت عن رسول الله ﷺ انه: «لعن الراشي والمرتشى والرائش» رواه احمد والطبراني من حديث ثوبان ؓ. وحتم د.المسباح ناصحاً الجميع بتقوى الله عز وجل والحذر من سخطه وتجنب أسباب غضبه، فإنه جل وعلا يغضب إذا انتهكت محارمه، وقد ورد في الحديث الصحيح: «لا أحد أغبر من الله»، داعياً كل من سئلت لهم أنفسهم وأغرامهم الشيطان باكل المال الحرام ان يتوبوا الى الله تعالى وان يجنبوا أنفسهم وأهليهم المال الحرام والأكل الحرام، نجاة بانفسهم وأهليهم من النار التي جعلها الله أولى بكل لحم ثبت من الحرام، داعياً المولى جل وعلا ان يحفظ الكويت من كل مكروه وسوء وأن يتم عليها نعمتي الأمن والسلام.

## خلال ندوة «ضرورة إقرار قوانين مكافحة الفساد» في ديوانية المنبر النيابي: الغضب الشعبي مطلوب بمواجهة الفساد الفيلبي: الوضع القانوني لا يخدم مكافحة الفساد المالي



د.محمد الفيلبي وعبدالله النيابي وعريف الندوة (هاني الشمرى)

اعتبر النائب السابق عبدالله النيابي ان قضايا الفساد والمال السياسي ليست جديدة في الكويت ولكن الجديد أننا اليوم إزاء دليل مادي يتمثل بإحالة حسابات مشبوهة لعدد من أعضاء مجلس الأمة الحاليين للنيابة من قبل بعض البنوك نتيجة لتضخم حساباتهم بصورة غير قانونية، وأضاف خلال ندوة «ضرورة إقرار قوانين مكافحة الفساد» في ديوانية المنبر الديموقراطي مساء أمس الأول أن البلد كله مشغول اليوم بقضية الإبداعات المليونية التي هزت الشارع الكويتي وجمعت كل أطراف المجتمع للتصدي لهذه الجريمة البشعة، وأكد النيابي ان حالة الغضب الشعبي ضرورية ويجب ان تستمر لأن التحرك الشعبي هو وسيلة ضغط فعالة للتصدي للفساد، وأكمل بأن الضغط الشعبي يحتاج الى ثقافة قانونية حول قضايا الفساد المالي والرشوة وغسيل الأموال ليكون التحرك فعالاً ومؤثراً، واعتبر ان هذه الندوة تأتي في هذا الإطار من أجل التوعية بالقوانين المتعلقة بمكافحة الشفافية التي تدرج في إطار حملة مكافحة الإزهاق، وأشار د.الفيلبي الى أن هذا القانون لا يخدم كثيراً قضية الإبداعات المليونية لافتقاره لعنصر الإعلان، كما هي الحال مع اتفاقية مكافحة غسيل الأموال التي تفتقر مبادرة البنك بالإبلاغ عن الإبداعات المشبوهة والتي تم تفعيلها فعلياً لأول مرة على مستوى سياسي في الكويت مع قضية الإبداعات الأخيرة.

حال إذا وجد نسم التحني وعدم المشاركة في التصويت، ولكن هذا القانون لا يخدم القضية المطروحة حالياً بصورة كبيرة. ثم تطرق إلى الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الكويت وهي اتفاقية الشفافية التي تدرج في إطار حملة مكافحة الإزهاق، وأشار د.الفيلبي الى أن هذا القانون لا يخدم كثيراً قضية الإبداعات المليونية لافتقاره لعنصر الإعلان، كما هي الحال مع اتفاقية مكافحة غسيل الأموال التي تفتقر مبادرة البنك بالإبلاغ عن الإبداعات المشبوهة والتي تم تفعيلها فعلياً لأول مرة على مستوى سياسي في الكويت مع قضية الإبداعات الأخيرة.

إشكالية الأثر الرجعي كما تطرق د.محمد الفيلبي الى إشكالية التشريع الجنائي بأثر رجعي المطروحة على الساحة حالياً قائلاً: ان قضية كشف الذمة المالية لا تحتاج الى تشريع بأثر رجعي لأن كشف الذمة المالية يعني قيام الشخص بكشف كل ممتلكاته حالياً بغض النظر عن تاريخ حصوله عليها، وهي تختلف عن موضوع كشف الحساب بتاريخ سابق. وهنا تأتي الإشكالية حيث

إذا ثبت على سبيل المثال تلقي النائب مبلغاً كبيراً في وقت سابق فكيف يمكن معاقبته على فعل لم يكن مجرماً في حينه؟ وفي رده على سؤال «الأنباء» حول إمكانية محاسبة البنوك في حال ثبوت تاخر إبلاغها عن الإبداعات المشبوهة، أوضح د.الفيلبي ان هذه إشكالية أخرى لأن هذه الواقعة تحتاج لإثبات، والقانون يحمي ويجب أن يحمي خصوصية حسابات الأفراد، فكيف سيتم إثبات واقعة الإبداعات بتواريخها إذا كان القانون يمنع كشف هذا الأمر؟ وأشار إلى أن هناك حالة تتعلق بالموظف الذي يمكنه قانونياً ان يبلغ عن الواقعة في حينها من منطلق قانوني يلزمه بذلك، ولكن هذه قضية كبيرة وتحتاج لمعالجة أخرى. كما أجاب د.الفيلبي عن سؤال «الأنباء» حول إمكانية تطبيق القوانين المقترحة لمكافحة الفساد بأثر رجعي فقط على النواب السابقين والوزراء السابقين، فأوضح أن ذلك ممكن دستورياً وقد يخدم في هذه الحال ولكن الخطر في اغراق المحاكم بقضايا كثيرة لأننا إزاء نواب ووزراء منذ عام 1963.

● محمد هلال الخالدي

## أكثر من 30 تعاونية تستنكر ممارسات أعضاء «الصحية» بمجلس الأمة

أعلن المنسق العام للجنة تعديل قانون التعاون من قبل التعاونيين والاتحاد محمد الدجيني عن استياء أعضاء اللجنة المكوتة من أكثر من 30 جمعية تعاونية من الممارسات غير المنطقية التي يقوم بها بعض أعضاء لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بمجلس الأمة والتي تهدف الى هدم العمل التعاوني.

وقال الدجيني في مؤتمر صحفي ان تعمد أعضاء اللجنة الصحية بتهميش دور أداء الجمعيات التعاونية على مواد الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية والمدرج على جدول أعمال المجلس للتصويت عليه في مداولته الثانية يشير الى أن العملية مقصودة للانفراد بالتعديل بعيداً عن أصحاب الاختصاص.

وأضاف: لقد قامت لجنة تعديل قانون التعاون التي شكلت من رؤساء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الـ 30 جمعية بدراسة القانون مع وضع الاقتراحات والتعديلات اللازمة على القانون طبقاً لطلب أعضاء اللجنة الصحية، وقد تم تقديم التعديلات اللازمة التي انبثقت من خلال الخبرة والعمل اليومي في الجمعيات الى اللجنة الصحية في 22 سبتمبر 2011.

واستطرد بأنه تم نشر جميع التعديلات القانونية التي قام بها التعاونيون في جريدة «الراي» وقد تمت إضافة بعض البنود على المادة 12 لمنح أعضاء المجلس التنفيذي المكون من 5 أعضاء أحقية التصويت كما تمت إضافة تعديل آخر على المادة 39 الخاصة بأموال الدولة بالأزدي حق الانتفاع لأموال الدولة على مائتين وخمسين فلساً سنوياً للمتر المربع مع استثناء الجمعيات التي دفعت لأموال الدولة لمدة لا تقل عن 15 سنة، لكن تمتلك الجمعية الأراضي التابعة لها مع استحقاق دفع الأيجار المقرر على الأراضي التي لم تتجاوز هذه المدة، مما سيوفر الكثير من الأموال للمساهمين، إضافة الى إنشاء هيئة عامة مستقلة للعمل التعاوني.

وأعلن الدجيني رفضه التام لكل ما حدث في التصويت على قانون التعاون في المداولة الأولى والتي مارلت تمارس في المداولة الثانية، خصوصاً أن القانون المعدل من قبل لجنة التعاونيين قد أقر بالإجماع من جميع الطوائف والانتصاءات الموجودة في البلاد.

وحذر الدجيني اللجنة الصحية من إقرار قانون الانتخابات الممثل في المادة 11 الذي سيقر حسب رؤيتهم لأنه يسعى الى تمزيق نسيج المجتمع الكويتي الى فئات وطوائف، إضافة الى إيجاد مجلس إدارة غير متجانس، مؤكداً ضرورة التمسك بقانون الانتخاب المعمول به حالياً وهو رأي أغلبية التعاونيين.

وكرر الدجيني رفض التعاونيين الذين يمثلون مختلف الفئات والطوائف للقانون المعدل من قبل اللجنة الصحية في مجلس الأمة خصوصاً أنها وضعت آراء التعاونيين في الإدراج واستمرت في متابعة ما تراه فقط والدليل على ذلك هو استقالة العضو مبارك من اللجنة الصحية بسبب تخبط أعضاء اللجنة وتسلطهم في فرض ما يريدونه من تعديلات بعيداً عن رؤى التعاونيين وكأنها صفقة لا بد من تنفيذها رغم القرار الذي سيحلق بالحركة التعاونية. واعرب الدجيني عن استغراب من موقف أعضاء اللجنة الصحية التي حرصت على الاطلاع على آراء الفئات الأخرى من الصحافيين والقانونيين وغيرهم مع إصرارهم على تجاهل آراء التعاونيين الذين يشكلون أغلبية المجتمع.



# يمكنك مع أندرويد

## اختيار الموبايل الأنسب لك

امتلك موبايل بلونك المفضل وتمتّع بالكثير من البرامج والألعاب المجانية. قم أيضاً بتنزيل الأغاني والأفلام من الإنترنت بحرية تامة أو نقلهم من اللابتوب بسهولة، الآن مع أندرويد من Google.

**احصل على هذه المزايا وأكثر مع جهاز Sony Ericsson Ray فقط مقابل 3 د.ك. شهرياً.**

**تفضّل بزيارة أحد فروع الوطنية أو فونو اليوم.**

تطبق الشروط والأحكام

 facebook.com/wataniya
  @wataniyatelecom
  wataniya.com/blog